

قراءة في الانتخابات الإسرائيلية

مهند مصطفى*

الأصول الاجتماعية - الإثنية للانقسام السياسي في انتخابات الكنيست العشرين

كشفت أنماط التصويت والسلوك السياسيين للناخبين والأحزاب الإسرائيلية في انتخابات الكنيست العشرين في إسرائيل عن حالة التشرذم الطائفي والإثني والأيدولوجي في المجتمع الإسرائيلي. ولا بد من التمييز بين حالة التعددية الحزبية والسياسية في النظام السياسي عامة، والديمقراطي خاصة، وبين حالة التشرذم المجتمعية التي تؤدي إلى تصدعات من الصعوبة على اللعبة الديمقراطية الجسر بينها بسهولة. فالصراعات الحزبية في النظام الديمقراطي حتى لو كانت حادة، إلا إنها تبقى في إطار التعددية السياسية التي يستطيع النظام الديمقراطي احتواءها، بينما يتميز التشرذم السياسي بالدوغمائية الشديدة التي يصعب على النظام الديمقراطي الجسر بينها، وخصوصاً إذا ما رافقتها هويات طائفية، قطاعية وجهوية تحولت إلى هويات سياسية وأنماط سلوك انتخابي مرافقة لها وتعبر عنها.

لم تدشن انتخابات الكنيست لسنة ٢٠١٥ هذا السلوك الانتخابي، وربما كانت انتخابات ١٩٨١ أكثر انقساماً على المستوى الطائفي داخل المجتمع اليهودي من هذه الدورة، إذ كانت مسألة الانقسام بين اليهود الشرقيين والأشكينايز حاضرة بقوة فيها، وأدت دوراً مركزياً خلال الحملة الانتخابية التي لازمتها مقولات أخطر مما قيل في هذه الانتخابات. ففي انتخابات ١٩٨١ صوّت ثلثا اليهود الأشكينايزيين لحزب العمل الذي حصل على ٤٧ مقعداً، بينما صوّت ثلثا اليهود الشرقيين لحزب الليكود الذي حصل على ٤٨ مقعداً (أريان ١٩٩٠، ص ٢٤٦). ولم يتم تقديم انتخابات الكنيست الأخيرة كنتاج لهذا التشرذم على مستوى الهويات الطائفية السياسية في المجتمع اليهودي، وإنما بسبب إشكاليات متعلقة بالحكومة داخل الحكومة الأخيرة، كما أن موضوع التشرذم الطائفي لم يحضر في الحملة الانتخابية نتيجة أحداث اجتماعية دراماتيكية ساهمت بذاتها في تأجيج هذا الانقسام في الشارع اليهودي عشية الانتخابات واستدعت استحضاره

* باحث مشارك في مركز مدى الكرمل - حيفا، ومركز "مدار" للدراسات الإسرائيلية.

في الحملة الانتخابية، بل كانت نتاج وصناعة نخب سياسية وشخصيات عامة، أمسكت بخيوط هذا التشرذم النائم والمسيطر عليه منذ أعوام، وأعادته إلى السطح من خلال أتباع مكثف لسياسات الهوية. وربما هذا هو الفارق بين انتخابات ١٩٨١ والانتخابات الأخيرة. ففي انتخابات ١٩٨١ وقبلها في انتخابات ١٩٧٧، كان الانقسام الطائفي حاضراً وفارصاً نفسه بفعل التاريخ، بينما في انتخابات ٢٠١٥، تم استدعاؤه من التاريخ. وهذا لا يعني أن المجتمع الإسرائيلي اليهودي بات مجتمعاً مساواتياً، بل على العكس، فقد كانت الفجوات الاقتصادية والاجتماعية داخله من الأعلى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D.)، وإنما بسبب أن الخطاب الطبقي والاقتصادي لليسار حاول في العقد الأخير - على الأقل - تجاوز الانقسام الطائفي وتوحيد صفوف الطبقات الوسطى والدنيا في هوية ووعي طبقي جماعي متجاوزاً الخلفية الطائفية أو الإثنية لأفرادها، في محاولة لتحدي قوى السوق الجديدة التي نشأت في إطار السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تسببت بالأذى للطبقات الدنيا والوسطى معاً، وهذه الطبقات هي مزيج من جميع الإثنيات والطوائف في المجتمع اليهودي. غير أن سياسات الهوية التي استعملتها نخب يهودية شرقية وأشكينازية كانت أقوى من السياسات الطبقيّة، وكانت تطرح أرضاً كل محاولة لبناء ووعي طبقي جماعي بالضربة القاضية وفي الجولة الأولى، كما فعل نتنهاو في يوم الانتخابات. وحتى حركة شاس الدينية الشرقية، لم تستطع بناء ووعي طبقي للطبقات الفقيرة من دون تغذيتها بسياسات الهوية والعكس صحيح.

وإلى جانب سياسات الهوية، فإن اليمين في إسرائيل يحاول كل الوقت بناء حدود الشرعية السياسية، أو بالأحرى حدود الشرعية السياسية الحاكمة في الدولة. ففي العقود الأولى من قيام الدولة، رفع دافيد بن - غوريون قائد حزب "مباي" اليساري الاشتراكي شعار "من دون حيروت وماكي" في أي تشكيل حكومي يرأسه، وحزب حيروت برئاسة مناحم بيغن هو النواة الصلبة لحزب الليكود، وماكي هو الاختصار العبري للحزب الشيوعي الإسرائيلي. وفعلاً رفض بن - غوريون خلال أعوام حكمه لإسرائيل إشراك "حيروت وماكي" في الائتلافات الحكومية التي شكلها، وقام بإقصاء أي ملمح لدور الصهيونية التقيحية لجابوتنسكي وأذرعها العسكرية مثل "الإتسل"، من المعبد الرسمي للذاكرة التاريخية الإسرائيلية الرسمية (لبيل ٢٠٠٧)، وهو بذلك عمل على ترسيم حدود الشرعية السياسية الحاكمة في الدولة وذاكرتها التاريخية. لكن في الانتخابات الأخيرة كان اليمين هو من حاول هذه المرة ترسيم حدود الشرعية السياسية الحاكمة في الدولة، وقد كثّف خلال الأعوام الماضية عامة، وفي الحملة الانتخابية الأخيرة خاصة، حملته لنزع شرعية اليسار كتيار حاكم في إسرائيل، وليس كتيار سياسي في المعارضة، كما أن هذه كانت المرة الأولى التي يصرّح فيها، وبإصرار، رئيس حزب مرشح لرئاسة الحكومة، رفضه تأليف حكومته المقبلة مع أي من أحزاب اليسار أو يسار المركز، بينما لم يتم إصدار هذا الموقف بالإصرار ذاته من المعسكر المقابل خلال الحملة الانتخابية.

يشير المؤرخ الإسرائيلي إيلي فوده إلى أن: "اليسار موجود في وضعية الدفاع منذ صعود اليمين إلى الحكم في سنة ١٩٧٧... فعندما احتكر الليكود لنفسه مصطلح المعسكر الوطني فإنه فعلياً نزع شرعية كل من يخالف توجهاته السياسية، كونه لا ينتمي إلى المعسكر الوطني... ونجاح هذا الوصف الإقصائي تمثل في الاسم الذي تبناه حزب العمل التاريخي

في الانتخابات الأخيرة وهو 'المعسكر الصهيوني'، وذلك لا يشكل رغبة في التميز، وإنما ردة فعل على اليمين بصيغة: نحن أيضاً صهيونيون" (فوده ٢٠١٥، ص ١٣).

ينسجم موقف فوده مع ما وصفه عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ بنهاية حكم النخب القديمة، في كتابه "نهاية حكم الأحوساليم" (أو نهاية الهيمنة الأشكنازية بحسب الترجمة عن الإنجليزية)، وهو اختصار ابتدعه كيمرلينغ للدلالة على النخبة "الأشكنازية - العلمانية - القديمة - الاشتراكية - القومية" الصهيونية التي أسست إسرائيل وحكمتها وبلورة هويتها في العقود الأولى من تأسيسها. لقد انتصرت نخبة "الأحوساليم" في سنة ١٩٤٨، وأقامت دولة إسرائيل، إلا إن دورها انتهى، برأي كيمرلينغ، ليس كطبقة اجتماعية فحسب، بل كنخبة سياسية مهيمنة في العقدين الأخيرين أيضاً (كيمرلينغ ٢٠٠١).

يشير كيمرلينغ في كتابه إلى صيرورة وتعبيرات نهاية هيمنة الأحوساليم سياسياً، ويمكن الإضافة إلى ما قاله كيمرلينغ، حضور المفارقة التي أدت إلى انتهاء هيمنة هذه النخبة، فقد زرعت هذه النخبة بذور نقيضها مع انتصارها في سنة ١٩٦٧، ليس نقيضها الكولونيالي، وإنما نقيضها السوسولوجي، فهي كانت قبل سنة ١٩٦٧ وبعدها، نخبة كولونيالية. واستمرت هذه النخبة في تحقيق الانتصارات التاريخية، وكان أهمها انتصارها في سنة ١٩٦٧، لكنها بخلاف انتصارها في سنة ١٩٤٨، لم تر نفسها قادرة على إعادة التجربة الاستيطانية ذاتها وبالأهداف نفسها في الضفة الغربية كما فعلت داخل الخط الأخضر بعد سنة ١٩٤٨، عدا المستعمرات الزراعية في غور الأردن، والتي كانت ستبقى جزءاً من إسرائيل بحسب كل تسوية سياسية أطلقها هذا التيار.

اعتبرت هذه النخب أنها أدت دورها التاريخي في المشروع الصهيوني في إقامة دولة إسرائيل في سنة ١٩٤٨، لذلك لم تُبد معارضة لسيطرة المتدينين القوميين على المشروع الاستيطاني، والتنظير له، وسيطرتها هي على النخب العسكرية في الجيش الذي هو أداة مشروع الاستيطان المركزية التي تقوم بحماية المستوطنين والحفاظ على الاحتلال في الضفة الغربية. جوهر مفهوم "أرض إسرائيل الحقيقي". لقد أرادت نخب مشروع ٤٨ تكريس مشروعها من خلال شرعنته إقليمياً، واعتبرت الاحتلال في سنة ١٩٦٧ جزءاً من خدمة مشروع ١٩٤٨ وليس بداية مشروع جديد، وإنما مرحلة تاريخية لتكريس مشروع ١٩٤٨، ويعطيها مساحة لشرعنته في المجال العربي المحيط بها، بواسطة التفاوض على أراضي ١٩٦٧. وهذا ما حدث فعلاً، فبذور الشرعية التي زرعتها في سنة ١٩٦٧، آتت أكلها على مستوى الشرعية السياسية لمشروع ١٩٤٨، إلا إنها غيرت جوهره أيضاً.

دخل أبناء الصهيونية الدينية إلى الضفة الغربية كرواد المشروع الاستيطاني الجديد، فصبغوه بالصبغة الدينية ذات المسحات المسيانية، لكن في إطار قومي، وكان الأخير نقيضها الذي زرعه نخبة الأحوساليم بعد احتلالها في سنة ١٩٦٧ في مشروعها الاستعماري، الأمر الذي أدى إلى نهاية هيمنتها بعد ذلك (مصطفى ٢٠١٣ أ). ورافق ذلك صعود نخب يهودية جديدة كانت مهمشة في فترة الأحوساليم وأهمها اليهود الشرقيون، والمتدينون، قوميون منهم وأورثوذكسيون (حريديم)، فضلاً عن أن الاستيطان أوجد فئة جديدة هي الأورثوذكسيون القوميون ("حردليم" بالتعبير العبري).

اعتقد بعض الباحثين أن نتائج انتخابات ٢٠١٣ شكلت عودة تأثير هذه النخب مع

صعود حزب "يش عتيد" ("يوجد مستقبل") برئاسة يائير لبيد، ابن طبقة الأوساليم بتعبير كيمرلينغ، وحصوله على ١٩ مقعداً، محققاً مفاجأة الانتخابات. غير أن هذا الحزب تراجع في انتخابات ٢٠١٥ إلى ١١ مقعداً، كما أنه لم يؤثر في صيرورة تغيير إسرائيل التي بدأها اليمين، علاوة على أن قواعده الاجتماعية هي قواعد مركز يمين من أبناء الطبقة الوسطى المدنية الذين صوتوا للحزب لدواع اقتصادية اجتماعية بحتة، لا لدوافع أيديولوجية سياسية، فضلاً عن أن برنامج الحزب حمل في طياته مواقف يمينية بشأن القضية الفلسطينية والصراع مع الفلسطينيين (مصطفى ٢٠١٣).

صعود سياسات الهوية في إسرائيل

بدأت ملامح الانقلاب السياسي في إسرائيل في بداية السبعينيات، وارتبط هذا الانقلاب بحالة الفرز الطائفي التي بدأت تتشكل، إذ توافد أغلبية اليهود الشرقيين للتصويت لحزب الليكود، على الرغم من كون الأخير حزباً أشكيناوياً أيضاً، لكنه كان في المعارضة لعقود، واستغل فرصة الاغتراب التي أصابت الشرقيين تجاه الحزب الحاكم والنخب ومؤسسات الدولة التي تمثله، فخطبهم من خلال احترام ثقافتهم، وكان لهم ملجأ يعبرون فيه عن مواقفهم المعادية للعرب. ففي انتخابات الكنيست السابعة لسنة ١٩٧٣، لم يكن الليكود بعيداً عن حزب "المعراخ" من حيث عدد المقاعد. فقد حملت الفترة الممتدة من أواخر الستينيات، وخصوصاً بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ (حرب الأيام الستة في القاموس الإسرائيلي) حتى منتصف السبعينيات، كثيراً من التحولات التي قادت في النهاية إلى الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧، وكان في مركزها تأييد متصاعد لليهود الشرقيين لحزب الليكود، فمنذ سنة ١٩٧٣، بدأ أكثر من ٥٠٪ من الشرقيين يصوتون لهذا الحزب (أمانة ٢٠٠٣) (ما عدا انتخابات ١٩٩٩). ويشير بيلد وشافير (٢٠٠٥) إلى مجموعة من التحولات البنيوية والأيديولوجية لهذا السلوك، إذ بدأت تحولات بنيوية في الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧ ساهمت في تقليل التبعية الاجتماعية والاقتصادية لكثير من الشرقيين لمؤسسات حزب العمل، وأدى ذلك إلى ظهور جيل ثان من الشرقيين احتجوا على مكانتهم الاجتماعية الهامشية، واتخذوا سلوكيات سياسية واجتماعية مختلفة عن آبائهم. فالسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في سنة ١٩٦٥ هدفت إلى إضعاف مطالب العمال، وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وتقليص الدخل، وخصوصاً في صفوف الشرقيين، كما أن إلغاء الحكم العسكري في سنة ١٩٦٦ عن المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧، ساهم في دخول قوى عاملة رخيصة إلى السوق الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى تنافس حاد، ولأول مرة منذ ١٩٤٨، بين اليهود الشرقيين والعرب على سوق العمل، الأمر الذي دفع الشرقيين إلى أحضان حزب الليكود الذي تبنى سياسة خطاب قومي متشدد تجاه العرب. وأخيراً ظهر التخبط السياسي والأيديولوجي الذي ميّز حركة العمل الصهيونية بعد سنة ١٩٦٧ فيما يتعلق بمواقفها من مستقبل الأراضي الفلسطينية، في مقابل موقف واضح طرحه اليمين متمثلاً في حزب الليكود الذي اعتبر الأراضي المحتلة جزءاً من الوطن التاريخي لليهود (بيلد وشافير ٢٠٠٥، ص ١١٦ - ١١٧).

مثلت الاحتجاجات الاجتماعية في أواخر الستينيات بداية تأسيس "دولة إسرائيل الثانية" (يزهار ٢٠٠٨)، فإسرائيل الأولى مثلت هيمنة حركة العمل الصهيونية على جميع مرافق الحياة في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، بينما مثلت إسرائيل الثانية بداية التصدعات في هيمنة حزب "العمل". فعلى سبيل المثال، مثلت حركة الاحتجاج الاجتماعية - مثل التظاهرات في منطقة وادي الصليب في حيفا، ونشوء حركة الفهود السود والاحتجاجات في القدس، وكلها كانت احتجاجات لليهود الشرقيين على واقعهم الاجتماعي والسياسي - أحد أهم التصدعات الاجتماعية والسياسية في هيمنة حزب العمل: فمن جهة مثلت هذه الاحتجاجات دليلاً على فشل السياسات الاقتصادية واستيعاب المهاجرين الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي، ومن جهة أخرى مثلت بداية حراك سياسي لقوى اجتماعية هامشية نحو اليمين الإسرائيلي (بيلد وشافير ٢٠٠٥). فقد عاش معظم اليهود الشرقيين في مدن التطوير في المناطق الهامشية (جغرافياً واقتصادياً)، وأقيمت أغلبية هذه المدن في الخمسينيات بهدف استيعاب المهاجرين اليهود من الدول العربية والإسلامية، كما أن الشرقيين، قبل الهجرة الروسية الكبيرة في بداية التسعينيات، شكّلوا ٧٥٪ من سكان مدن التطوير (بيلد وشافير ٢٠٠٥، ص ١٠٥). وبدأ الاحتجاج السياسي يأخذ منحى أقوى بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ التي منحت الشرعية لنقاش سياسي في الحيز العام هو الأول من نوعه فيما يتعلق بنتائج حرب، كذلك ظهرت حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ساهمت في صعود الخطاب الديني القومي، وظهر النقاش والانقسام في المجتمع الإسرائيلي بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، والذي تحول إلى أهم المحاور التي ينقسم عليها المجتمع الإسرائيلي حتى اليوم.

أدى الانقلاب السياسي في إسرائيل إلى تأسيس النخب الشرقية ودخولها بقوة إلى قاعة النخب الإسرائيلية. وتمثل الحراك السياسي للشرقيين في عدة مظاهر، منها تبلور طبقة وسطى شرقية جاء جزء منها بتأثير الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧ (مئير - غليزنشتاين ٢٠٠٩)، ودخول الشرقيين إلى نخب الأحزاب الكبرى مثل حزب العمل والليكود، كنخب مؤثرة وليست تجميلية فقط. كما أدى الانقلاب السياسي إلى تمكين فئات اجتماعية هامشية، أو تعيش في الهامش، من اكتساب التعليم العالي، فقد جاء الاهتمام بأن يحصل الجميع على التعليم العالي كجزء من التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت على المجتمع الإسرائيلي في نهاية السبعينيات، والتي شهدت صعوداً لقوى اجتماعية وسياسية جديدة على المشهد الإسرائيلي. لقد أظهر حزب الليكود التزاماً اجتماعياً تجاه اليهود الشرقيين الذين أوصلوه إلى الحكم، فاهتم بحصولهم بصورة خاصة على التعليم العالي (فولنسكي ٢٠٠٥).

ولا يزال هنالك خلاف بشأن دور الشرقيين في الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧، لكن ثمة اتفاق على دور العامل الطائفي في التحولات السياسية التي تلت الانقلاب، وخصوصاً في انتخابات ١٩٨١ التي عمّق فيها الليكود حكمه بعد فوزه في الانتخابات مرة أخرى بفضل الشرقيين، الأمر الذي جعل الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧ جزءاً من صيرورة اجتماعية سياسية مستمرة مؤثرة في تغيير المجتمع الإسرائيلي (Arian 1980).

علاوة على ذلك، أدى الانقلاب السياسي إلى تأسيس أهم حركة دينية شرقية وأنجحها، وهي حركة شاس التي عبّرت عن الهوية اليهودية الشرقية من خلال اتباع سياسات الهوية

(ليئون، ٢٠٠٩). لقد ظهر في المشهد السياسي الإسرائيلي كثير من المحاولات لتأسيس حركات طائفية (Sectarianism)، إلا إنها جميعاً باءت بالفشل، لأسباب عديدة أهمها نزع الشرعية التي مارستها النخب اليهودية الأشكينازية أساساً ضد القوائم والأحزاب الطائفية. غير أن تجربة حركة شاس الدينية الشرقية كانت الأكثر نجاحاً، وجاء جزء منها بسبب الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧، والذي أظهر القوة السياسية للشرقيين ونخبهم، والذي كان نتاج سياسات هوية شرقية اتبعتها حزب الليكود واستفادت منها حركة شاس فيما بعد.

وعبر إنشاء حركة شاس (اتحاد السفارديم - الشرقيين؛ حراس التوراة) عن عملية احتجاج على مؤسستين: الأولى، المؤسسة الدينية الأشكينازية المتمثلة في حركة "أغودات إسرائيل"؛ والثانية، هي المؤسسة السياسية - الاجتماعية الأشكينازية. ويعبر اسم الحركة الذي يجمع بين الانتماء الطائفي (الشرقيين) والديني، عن الأسس الاجتماعية - الدينية التي حاولت هذه الحركة الاستناد إليها عند قيامها (تسلر ٢٠٠٣).

التشردم الإثني والطائفي في الانتخابات الإسرائيلية لسنة ٢٠١٥

تزودنا الأدبيات السياسية بكم كبير من التنظيرات بشأن السلوك الانتخابي المبني على أسس إثنية وطائفية. وعلى عكس التنظير الدوغمائي الذي يعتبر هذا النمط من التصويت تصويتاً عاطفياً، في مقابل المدرسة العقلانية في السلوك السياسي التي تعتبر أن عقلانية الناخب تعتمد على خيارات مصلحته الشخصية، فإن التصويت الإثني أو الطائفي هو خيار عقلاني في جوهره. وعندما خاطب نتنياهو محذراً جمهوره الغافل من ازدياد تصويت المواطنين العرب في الانتخابات، الأمر الذي من شأنه تهديد حكم اليمين والليكود، فإن كثيرين من المحللين اعتبروا أن نتنياهو استفز عواطف قواعده اللامبالية، وخصوصاً الشرقيين منهم للخروج إلى التصويت، ولذلك فإن تصويتهم كان عاطفياً نابعاً من مشاعر الكراهية للعرب، وخوفاً من عودة حكم اليسار. لكن هذا الجمهور في الحقيقة، لا يزال يحمل الثقل التاريخي من مشاعر الغضب ضد التمييز الذي عاناه آباؤهم وأجدادهم الذين همّشهم اليسار في العقود الأولى من قيام الدولة، لذلك فإن التعامل مع هذا التصويت على أنه سلوك انتخابي عاطفي يجافي الحقيقة كلها، وإن أصابها في جزء منها. ويتميز الجيل الثالث من اليهود الشرقيين بما أطلق عليه الباحث الإسرائيلي يوب بيلد تشديداً على الهوية الإثنية من جهة، لكن من دون انفصال ثقافي، وتطلعاً إلى الاندماج في الهوية الإسرائيلية والتأثير فيها من داخلها وتغييرها، علاوة على حرصه على إبقاء اليمين في الحكم من جهة أخرى (بيلد ٢٠٠٣).

وفي هذا السياق يعتقد الباحث الإسرائيلي ألون غان أن التصويت في إسرائيل كان كله تصويتاً قبلياً، إذ "يشعر الناس بالانتماء إلى الجهة التي تمثلهم، وهذا ما يفسر تصويتهم أكثر من مسألة لمن سأصوت، فحتى ما يسمى القبيلة البيضاء، قبيلة المستوطنين أو قبيلة الليكود، فإن أفرادها يحملون ثقلاً عندما يأتون إلى التصويت، وحتى لو كان مؤيد الليكود غير راضٍ عن عمل مرشحه، إلا إن يده ترتعش عند الصندوق، وتظهر قوة أسطورية تأخذ يده

وتؤدي به إلى التصويت لليكود" (جورجي ٢٠١٥).

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى تحوّل يحتاج إلى دراسة معمقة أكثر، وتتعلق بنظرة اليهود الشرقيين إلى النخب الأشكينازية. ففي مشاهدة أولية للنقاش بشأن العامل الطائفي في الانتخابات الحالية، نرى أن اليهود الشرقيين يدمجون بين غضبهم على النخب الأشكينازية، لكن تلك القادمة من اليسار فقط، ولا ينظرون بعين الغضب نفسها إلى النخب الأشكينازية من اليمين، وهذا ما اعتبره الخيار العقلاني في أنماط تصويت الشرقيين في إسرائيل. إنه غضب مزدوج ضد النخب القديمة من جهة، وضد اليسار من جهة أخرى، لتداخلهما بعضهما مع بعض. وعندما حمل نتنياهو مشروع تغيير النخب القديمة في أثناء ترؤسه حكومته الأولى (١٩٩٦ - ١٩٩٩)، لم يقصد تحقيق انتقامه الشخصي والأيدولوجي من هذه النخب فحسب، بل خاطب أيضاً قواعده الاجتماعية الصلبة التي تتمنى أن ترى هذا التغيير بأسرع وقت. ومع أنه لم ينجح في مهمته في دورته الأولى لأنه اصطدم بالنخب القديمة مباشرة وبسرعة من دون أن يفهم قوتها على الرغم من خسارتها السياسية، إلا إنه واصل القيام بهذه المهمة في الأعوام الأخيرة بمثابة كبيرة ومنهجية مدروسة، وأيضاً بسبب المأزق الأيدولوجي والسياسي الذي دخله اليسار بعد سنة ٢٠٠٠، وساهم فيه إيهود براك بنجاح كبير (بشارة ٢٠٠٥). فمثلاً، أصبح لنتنياهو صحيفة ناطقة باسمه تسمى "يسرائيل هيوم" ("إسرائيل اليوم")، توزّع مجاناً، ويمولها الملياردير اليهودي الأميركي شالدون أندرسون، وهي الأكثر انتشاراً في إسرائيل، وقد غيرت المشهد الإعلامي الإسرائيلي كله الذي كان يُعتبر حكراً على النخب القديمة.

تميزت هذه الانتخابات بسلوك القبيلة في أنماط التصويت، وهو ليس سلوكاً جديداً في المشهد الإسرائيلي، لكن الاعتقاد ساد أنه تراجع في العقد الأخير، وذلك بسبب حضور العامل الطبقي والمكانة الاقتصادية الاجتماعية للناخب وتأثير ذلك في نمط التصويت. وفي الحقيقة، فإن اليسار الإسرائيلي أقنع نفسه بهذا العامل وركّز عليه خلال حملاته الانتخابية في الدورات السابقة، وعلى الرغم من خسارته المستمرة، فإنه ظل يراهن عليه، معتقداً أن القواعد الاجتماعية من أبناء الطبقة الوسطى والدنيا ستعيده إلى الحكم بسبب سياسات اليمين الاقتصادية التي أضرت بهذه الطبقات بصورة عامة، وخصوصاً في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، إلا إن هذه القواعد استمرت في ولائها لأحزاب اليمين وأحزاب يمين المركز والحركات الدينية. فقد حافظ الليكود على حضوره الريادي في جميع الطبقات الاقتصادية - الاجتماعية، وخصوصاً في الطبقات الوسطى والمدينية وفي بلدات التطوير ذات التصنيف الاجتماعي الاقتصادي المتدني، بينما بقيت قوة اليسار في الطبقات الوسطى العليا لكن من دون غياب لليكود فيها، الأمر الذي يجعل لليكود "حزب الشعب" بامتياز، فهو الحزب الوحيد الذي له وجود في الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية في المجتمع اليهودي الإسرائيلي كافة.

تقسّم وزارة الداخلية الإسرائيلية البلدات في إسرائيل إلى عشرة عناقيد اجتماعية اقتصادية، بحيث يمثل العنقود الأول البلدات ذات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتدني، بينما يمثل العنقود العاشر البلدات ذات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع، وتبيّن نتائج الانتخابات أن الليكود له حضور في جميع العناقيد الاجتماعية والاقتصادية في

المجتمع اليهودي، وخصوصاً في أوساط الطبقات الوسطى التي تضررت جزأً سياسات حكومة الليكود وخرجت في أكثر من مناسبة للاحتجاج ضد السياسات الحكومية. لقد راهن اليسار والمركز على أن الطبقة الوسطى المدينية ستعاقب حزب الليكود، إلا إن هذا الأخير استطاع بدءاً من العناقيد الثالثة حتى السابعة أن يتصدر نسب التصويت، بينما تفوق المعسكر الصهيوني عليه في العناقيد الثلاث العليا، أي الطبقات العليا في المجتمع الإسرائيلي، علماً بأن الثقل الانتخابي موجود في بلدات العناقيد الوسطى، والتي تفوق فيها الليكود على باقي الأحزاب. وتشير هذه النتائج إلى أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية لم تؤد دوراً مركزياً في التأثير في أنماط التصويت في المجتمع اليهودي، وهذه الحقيقة تكشف عن تأزم اليسار الإسرائيلي الذي استمر في المراهنة على هذا العامل لإسقاط اليمين، ولم يتعلم درس انتخابات ٢٠١٣ التي شدد فيها حزب العمل على هذا العامل بكثافة أكثر من هذه الدورة، فلم يحصد سوى ١٥ مقعداً (مصطفى ٢٠١٣).

كما تشير نتائج الانتخابات إلى أن الطبقات الوسطى المدينية تفضل أحزاب المركز في الدرجة الثانية بعد الليكود، وهذا نابع أيضاً من توجهها اليميني، فعلى الرغم من تشديدها على الخطاب الاجتماعي والاقتصادي، فإنها تحمل توجهات يمينية في القضايا السياسية، ويمكن تسميتها بيمين اجتماعي نوعاً ما، في مقابل اليمين الليبرالي الذي يمثله الليكود، وهو يمين ليبرالي بالمفهوم الاقتصادي وليس السياسي طبعاً.

لقد عززت التصويت الإثني في صفوف الشرقيين اعتقاد هذه الفئة السائد بأن النخب القديمة لا تزال تحتقرها، وبعض التصريحات ساهم في تعزيز هذا الاعتقاد. ففي سنة ١٩٨١، تلفظ دودو طوباز - وهو أشهر الشخصيات الإعلامية في مجال الترفيه في إسرائيل - بعبارة وصف فيها اليهود الشرقيين "شخشيم"، أي الشخص الأزرع، وهي على ما يبدو لفظة مغربية يتلفظ بها اليهود المغربيون الذين دعموا الليكود بقوة في سنة ١٩٧٧، ولا يزالون حتى الآن، وقد ردّ بيغن في سنة ١٩٨١، بخطاب ناري على هذا التصريح، قال فيه "عراقي، أشكينازي، كلهم يهود، إخوة ومقاتلون". وفي سنة ١٩٩٩ وصفت الفنانة تيكي ديان الشرقيين بأنهم "غوغائيون من السوق"، والسوق هي المكان الشعبي الذي يعتاش منه أصحاب المحلات من اليهود الشرقيين أساساً، وعادة ما يقوم كل زعيم من الليكود بجولة في السوق، وخصوصاً في القدس كجزء من حملته الانتخابية، وفي أعقاب هذا التصريح وزع الليكود ملصقاً حمل عنوان "غوغائيون ونفتخر". وفي الانتخابات الأخيرة، وصف الرسام يائير غاربوز، في تظاهرة دعم لليسار، مجموعات في المجتمع اليهودي بأنهم "مقبّلو التعويضات"، وقد فسرت هذه العبارة بأنها تحقير للشرقيين المحافظين والمتدينين، الذين لا يزالون يتمسحون ببركات القبور، وبرجال الدين كنوع من التدين الشعبي الذي يميز اليهود الشرقيين المحافظين.

إلى جانب ذلك، مارست حركة شاس الدينية خطاباً هوياتياً مكثفاً خلال الحملة الانتخابية، ركزت فيه بشكل واضح على تمييز اليهود الشرقيين. وقاد حركة شاس في هذه الدورة كما الدورة السابقة أرييه درعي، الذي انسحب من الحياة السياسية في أواخر التسعينيات بسبب اتهامه بقضايا فساد مالي دخل في إثرها إلى السجن. وتقلد بعده رئاسة الحركة إيلي يشاي حتى سنة ٢٠١٣، والذي انشق عن الحركة في هذه الانتخابات وشكّل حزباً جديداً باسم "ياحد" (معاً)، وذلك احتجاجاً على إقصاء درعي له، بعد أن قاد حركة شاس عقداً ونيّف،

وقد أدت وفاة الأب الروحي للحركة، الحاخام عوفاديا يوسف، إلى تسهيل اتخاذ القرار بالانشقاق. على أي حال، أتبع يشاي ودرعي استراتيجيات مختلفة خلال قيادتهما الحركة، فبينما حاول يشاي استمالة قواعد الحركة من اليهود الشرقيين والمحافظة عليها من خلال التشديد على خطاب قومي يميني منافس لليكود ولأحزاب المستوطنين من الصهيونية الدينية، شدد درعي في الدورة السابقة، ولا سيما في هذه الدورة، على الخطاب الطائفي وسياسات الهوية التي ركزت على الشخصية الثقافية الشرقية ممزوجة بخطاب طبقي يربط بين الهوية الطائفية والمكانة الطبقية، وقد ظهر هذا المزج بدءاً من الأمور الشكلية مثل تشديد درعي على تعريف نفسه بـ "أرييه مخلوف درعي"، لإبراز الدلالة الشرقية في كلمة "مخلوف"، وانتهاءً بالشعار الانتخابي الصريح للحركة "شرقي يصوت لشرقي". إلا أن درعي أدرك أن الخطاب الثقافي والطائفي لا يكفي لجذب اليهود الشرقيين، فهم مشبعون، لأسباب تاريخية ونفسية، بخطاب يميني قومي فيه كثير من العداء للعرب، ليس كأفراد وإنما كمجموعة قومية، ولذلك أعلن خلال الحملة الانتخابية دعمه لنتنياهوو كمرشح لرئاسة الحكومة، من أجل طمأنة جمهور الليكود من اليهود الشرقيين، بأنهم في جميع الأحوال سيحصلون على نتنياهوو رئيساً للحكومة حتى لو تركوا الليكود وصوتوا لشاس، لأن الأخيرة ستوصي عليه أمام رئيس الدولة كمرشحها لرئاسة الحكومة، وبذلك يكسبون موقفهم السياسي اليميني بتوصية شاس عليه كرئيس للحكومة، ويضمنون تمثيلهم الطائفي والثقافي بتصويتهم لشاس. وفي النتيجة فإن هذه الاستراتيجية لم تنجح في أن تحافظ شاس على قوتها، إذ تراجعت من ١١ مقعداً إلى ٧ مقاعد، وذلك يعود إلى ما تفوّه به نتنياهوو ضد المواطنين العرب عشية الانتخابات التي استفزت اليهود الشرقيين لتعزيز قوة الليكود كحزب حاكم ومؤثر، وبسبب انشقاق يشاي عن حركة شاس وتأسيسه حركة "ياحد" (معاً) التي ظهرت كيمين متطرف، وتحالفت مع بقايا حركة كهانا. ولم تعبر هذه الحركة نسبة التصويت، إلا أنها حصلت على ١٢٥,٠٠٠ صوت تقريباً، مهددة ٤ مقاعد، خسرتها أساساً حركة شاس ومعسكر اليمين.

مثلت شاس في هذه الانتخابات، البعد الطائفي الثقافي في المجتمع الإسرائيلي، وقد دعمتها نخب شرقية مثقفة، وخصوصاً من أصول مغربية، بسبب هذا البعد وليس بسبب توجهاتها السياسية، إذ على الرغم من تميز هذه النخب بتوجهاتها العلمانية واليسارية، فإنها اعتبرت أن شاس تحافظ على الهوية الثقافية لليهود الشرقيين، وكان ذلك كافياً لدعمها من طرفهم باعتبارها "بيت المغاربة". ورأت هذه النخب أن انتقال شاس من الحديث عن "السفارديم" وهو مفهوم ديني لليهود من بلاد الشرق، إلى الحديث عن اليهود الشرقيين، وهو مفهوم ثقافي، سبب كافٍ لدعمها، لأن ذلك يعزز الخصوصية الثقافية لليهود الشرقيين كمجموعة ثقافية وليس كمجموعة دينية. فكما هو معلوم، فإن حركة شاس تسمي نفسها «اتحاد السفارديم»، للدلالة على البعد الديني في هوية الشرقيين وليس الثقافي، وهو ما اعتُبر في نظر تلك النخب نقلة إيجابية في خطاب حركة شاس نحو التشديد على الهوية الثقافية (ليفي ٢٠١٥، ص ١٣).

أمّا اليهود الروس فصوّت معظمهم لليمين الإسرائيلي، وفي بحث أولي أُجري على أنماط التصويت في ٤٢ صندوق اقتراع في ١٨ مدينة وبلدة تمثل الانتشار الروسي في إسرائيل،

تبيّن أن ٤٢٪ تقريباً من الروس صوّتوا لحزب أفيغدور ليبرمان الروسي "إسرائيل بيتنا"، بينما صوّت ٣٠٪ لليكود الذي كان فيه تمثيل لائق لليهود الروس، بينما حصل المعسكر الصهيوني على أقل من ٧٪ من الأصوات (تنزر ٢٠١٥، ص ١٣). وتشير هذه المعطيات إلى أن الروس صوّتوا للحزب الروسي، كما أن معظمهم صوّت لمعسكر اليمين. وتشكل أصوات الروس بالنسبة إلى حزب "إسرائيل بيتنا" المخزن الانتخابي المركزي، فوفق نتائج دورات الانتخابات السابقة حصل هذا الحزب على ٧٥٪ من أصوات الروس (مصطفى ٢٠١٣). لكن في هذه الانتخابات تراجع الحزب إلى ستة مقاعد، بعد أن حصل في الانتخابات السابقة ضمن تحالف مع الليكود على ١١ مقعداً، وفي انتخابات ١٩٩٩ حصل على ١٥ وهي أعلى نسبة تمثيل برلماني حصل عليها الحزب منذ دخوله السياسة الإسرائيلية في سنة ١٩٩٩ (Mustafa & Ghanem 2010). وفي الدورتين الأخيرتين ٢٠١٣ - ٢٠١٥، حدث تحوّلان في السلوك الانتخابي لدى الناخب الروسي، فمن جهة هناك تراجع في نسبة التصويت في هذا القطاع، تصل إلى أقل من المعدل العام في الدولة (تنزر ٢٠١٣، ص ١٥)، وانتقال شريحة من الناخبين من "إسرائيل بيتنا" إلى الليكود الذي يعطي الروس تمثيلاً في قائمته الانتخابية. وساهمت هذه التحولات في تراجع قوة "إسرائيل بيتنا" في الدورتين الأخيرتين، لكن من دون التقليل من تأثير قضايا الفساد المالي والسياسي التي تورط فيها الحزب في الأعوام الأخيرة، ووصلت إلى ذروتها عشية الانتخابات الحالية، والتي اعتُبرت من أكبر قضايا الفساد المالي - السياسي في تاريخ إسرائيل.

وحصل المعسكر الصهيوني على المكانة الأولى في ٢٨ تجمعاً من ٣٣ من التجمعات اليهودية ذات التصنيف الاقتصادي الاجتماعي المرتفع، بينما حصل الليكود على المكان الأول في معظم التجمعات اليهودية ذات التصنيف الاجتماعي الاقتصادي المتوسط، ففاز في المكانة الأولى في ٦٤ بلدة ومدينة بين ٧٧ من التجمعات في هذه المجموعة. وفي هذه المجموعة توجد أغلبية التجمعات اليهودية: عدداً وثقلاً انتخابياً، على عكس التجمعات العليا التي فاز فيها المعسكر الصهيوني، والتي لا تزال تشكل قوة انتخابية متواضعة (قشتي ٢٠١٥). فضلاً عن ذلك، يبرز في إسرائيل الخطاب الذي يميز بين دولة تل أبيب ودولة القدس. ففي الحقيقة، كان الشخص الأول الذي أطلق مصطلح دولة تل أبيب، هو الجغرافي الإسرائيلي أرنون سوفير المعروف بمواقفه العنصرية تجاه الفلسطينيين عامة، والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل خاصة، وهو حامل لواء الخطر الديموغرافي في إسرائيل، ويقال إنه إحدى الشخصيات التي أقنعت شارون بضرورة الانفصال عن غزة وترسيم الجدار الفاصل على أسس ديموغرافية، وهو حامل لواء الانفصال عن الفلسطينيين بما في ذلك الأحياء الفلسطينية في القدس، وضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية، للتخلص من مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يسكنون هذه المنطقة ويحملون الجنسية الإسرائيلية.

وقد أصدر سوفير كتاباً بعنوان "دولة تل أبيب - خطر وجودي على إسرائيل"، ادعى فيه أن الكثافة السكانية في تل أبيب وتركيز اليهود في هذه المنطقة هو خطر على إسرائيل، وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها إهمال المناطق النائية وعدم نشر اليهود في الشمال والجنوب، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز قوة الفلسطينيين هناك (سوفير وبسطروف ٢٠٠٦). وفي بحثه عن مميزات دولة تل أبيب، أشار سوفير إلى أن القوة الثقافية والاقتصادية لدولة تل أبيب

أدت إلى عدم الاهتمام حتى درجة اللامبالاة في باقي القطاعات الاجتماعية في الدولة، وخصوصاً في مناطق الأطراف، وإلى تعميق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين مناطق الأطراف، فسكان دولة تل أبيب ينتمون إلى الطبقات الوسطى العليا الأشكنازية في المجتمع الإسرائيلي، بينما تنتمي مناطق الأطراف إلى الطبقات الدنيا أو الوسطى الدنيا من اليهود الشرقيين أساساً.

وألهمت فكرة سوفير عن دولة تل أبيب كثيراً من المحللين الإسرائيليين لتحليل الانتخابات من خلال المقارنة بين دولة تل أبيب ذات الهيمنة اليهودية الأوروبية وبين مناطق الأطراف ذات الوجود المكثف لباقي المجموعات الإثنية اليهودية. ففي انتخابات ٢٠١٥، صوتت دولة تل أبيب للمعسكر الصهيوني والأحزاب ذات القواعد الاجتماعية الأشكنازية مثل حزب "يش عتيد" ("يوجد مستقبل") وحزب ميرتس اليساري، ولو كانت إسرائيل هي دولة تل أبيب فقط، لكانت هذه الأحزاب مجتمعة قد حصلت على ٧٠ مقعداً، وشكلت الحكومة من دون عناء. وفي مقابل دولة تل أبيب، هنالك دولة القدس التي حصلت فيها أحزاب اليمين والأحزاب المتدينة على ٩٣ مقعداً، ولو كانت إسرائيل هي دولة القدس فقط، لكانت تمكنت من تأليف الحكومة بعناء أقل (ستاركمان ٢٠١٥).

أمّا في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، فالتصويت كان مبنياً على اعتبارات إثنية قومية، وهو يدل على تصاعد التكتل الداخلي لهذه المجموعة كمجموعة قومية، فقد حصلت القائمة المشتركة على ١٣ مقعداً في الانتخابات. وتعتبر القائمة المشتركة تحالفاً انتخابياً بين القوائم الانتخابية العربية التي تنافست في انتخابات الكنيست منذ عقدين: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة؛ التجمع الوطني الديمقراطي؛ الحركة الإسلامية البرلمانية؛ الحركة العربية للتغيير. وكانت القوائم العربية مجتمعة قد حصلت في انتخابات ٢٠١٣ على ١١ مقعداً، وزادت قوتها في الانتخابات الأخيرة إلى ١٣ مقعداً بسبب تحالفها. وجاء تشكيل القائمة المشتركة بسبب رفع نسبة الحسم إلى ٣,٢٥٪، وبسبب التخوف من ازدياد نسبة المقاطعة والامتناع من التصويت، إذا لم تلتئم الأحزاب العربية بقائمة مشتركة، وذلك انسجاماً مع مطلب قطاعات واسعة في المجتمع العربي. وركزت القائمة المشتركة على الخطاب المدني وعلى قضايا الناس اليومية، لكنها طرحت برنامجاً سياسياً يعبر عن رؤية الفلسطينيين في القضايا الوطنية، وخصوصاً إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية والاعتراف بالفلسطينيين كأقلية قومية لها حقوق جماعية. وارتفعت نسبة التصويت في المجتمع العربي من ٥٣٪ في سنة ٢٠١٣ إلى ٦٣٪ تقريباً في هذه الانتخابات، كما حصلت القائمة المشتركة على ٨٥٪ تقريباً من الأصوات العربية الصحيحة، وهي أعلى نسبة تمثيل برلماني حصلت عليها الأحزاب العربية المشاركة في الكنيست في تاريخها. وذلك يعني أن العرب، في معظمهم، الذين شاركوا في الانتخابات صوتوا للقائمة المشتركة، بينما تراجع تأييد الأحزاب الصهيونية إلى أقل نسبة في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل.

خلاصة

لقد شكلت نتائج هذه الانتخابات صدمة للنخب الأشكنازية اليسارية، إذ إن هذه النخب

عاشت أملاً لثلاثة أشهر بإمكان التغيير وتشكيل حكومة برئاسة المعسكر الصهيوني، والإطاحة باليمين عامة، وبننتياهو خاصة. واعتبرت هذه النخب أن نتائج الانتخابات والسلوك الانتخابي يُعتبران إطاحة بما بنته هذه النخب. وقد كتبت رافيت هيخت مقالة بهذا الصد بعنوان "الوداع للغرب"، جاء فيها:

عملية الإطاحة بالعلمانية في لباسها الأوروبي - الليبرالي، والتي كانت في صلب التصور الصهيوني، بدأت مع الانقلاب في سنة ١٩٧٧، من خلال ابن نخبة (المقصود مناحم بيغن رئيس حزب حيروت) نزل إلى وادي الصليب (اسم الحي الفلسطيني في حيفا، الذي سكنه اليهود من أصل مغاربي بعد تهجير سكانه منه في نكبة ١٩٤٨، وأطلقوا فيه أول احتجاج ضد المؤسسة الأشكنازية برئاسة حزب "مباي" في سنة ١٩٥٦)، ووجد ملكه هناك. إلا إن من أخذ على عاتقه، وبجدية، مهمة الإحاطة بنخب اليسار كان ابن نخبة مهمشة، هو بنيامين نتنياهو الذي حَضَرته لهذه المهمة كراهية عائلية متأصلة لمؤسسة مباي، كما أن انتخابه الأول في سنة ١٩٩٦، شكّل صعود "النخب الجديدة". لكن حتى نتنياهو، وعلى الرغم من قيادته المقنعة في نظر ناخبيه، فإنه ليس إلا محطة مرحلية لتمهيد الطريق أمام قيادة أكثر أصالة للأغلبية في إسرائيل، تكون دينية أكثر وشرقية أكثر.... وبهذا تنفك إسرائيل عن غربيتها وتندمج في المناخ الجيوسياسي الذي يحيط بنا (هيخت ٢٠١٥، ص ٢).

وقال أري شافيط الذي يمثل التيار الصهيوني التقليدي في المجتمع الإسرائيلي، في مقالة له بعنوان "هزيمة ١٥"، ما يلي:

ما حدث هو هزة أرضية قوتها في سنة ٢٠١٥، ليست أقل منها في سنتي ١٩٧٧ و١٩٨١، وليس مصادفة أن ثلث مواطني إسرائيل يعيش اليوم في حالة إحباط.. إن نظرة سريعة إلى تركيبة الكنيست الجديدة، تظهر أن ربع أعضائه فقط هم ممثلون لأحزاب ديمقراطية وملتزمة بصورة كاملة بالديمقراطية (شافيط ٢٠١٥، ص ٢).

إن النخب الأشكنازية اليسارية القديمة تشعر بأن نتائج الانتخابات ستشكل عنصراً حاسماً في إضعافها، ليس لأنها أشكنازية فحسب، بل لأنها يسارية أيضاً. فبعد نتائج الانتخابات، صرَّح عضو الكنيست الليكودي، ياريف ليفين، أحد أعضاء الكنيست الناشطين في اقتراح التشريعات العنصرية في إسرائيل، والذي يطمح إلى إضعاف المحكمة العليا، أنه سيعمل على سنّ قانون جديد لتغيير وجه المحكمة العليا، قائلاً: "سنحكم من دون هوادة، فهذه الحكومة لديها فرصة لإنجاز أمور كبيرة، وهي فرصة لم تكن متوفرة في الدورة السابقة. يمكن إنجاز تغييرات كبيرة في الجهاز القضائي، وفي عالم الإعلام، وفي العلاقة بين المنتخبين والبيروقراطية الحكومية" (لييس ٢٠١٥، ص ٤).

لقد تميزت الانتخابات الحالية بعودة التصويت الإثني الطائفي، أو القبلي كما يسمى في بعض الأدبيات الأكاديمية والإعلامية، ومثلت تآكلاً جديداً للنخب القديمة، وعمقت الشراكة في المجتمع الإسرائيلي بين فئات اجتماعية وإثنية كثيرة، فباتت العلاقة بين الانتماء الطائفي والإثني والثقافي ونمط التصويت واضحة، ولم يظهر العامل الطبقي أو الاجتماعي الاقتصادي كعامل مؤثر في السلوك الانتخابي للناخب الإسرائيلي. كما أن هذه الانتخابات الأخيرة عززت الأزمة المستمرة لليسار الذي لا يزال يراهن على العامل الطبقي في جذب المصوتين اليهود، من دون طرح بديل سياسي من اليمين الذي ما زال ينجح في جذب أغلبية فئات المجتمع اليهودي بسهولة كبيرة، على الرغم من الضرر الذي سببه لهم من الناحية الاقتصادية من خلال سياساته الليبرالية الاقتصادية. ■

المراجع

بالعربية

- أمارة، محمد. (٢٠٠٣). "السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل". في "اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل". تحرير سعيد زيداني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٠٧ - ١٣٤.
- بشارة، عزمي (٢٠٠٥). "من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية". رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية / مواطن.
- بيلد، يوأف (٢٠٠٣). "شاس والمكانة الدينية لليهود الشرقيين". في "الهويات والسياسة في إسرائيل". تحرير أسعد غانم وأورون يفتاحئيل ويوأف بيلد. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار، ص ٨٩ - ١١٣.
- مصطفى، مهند (٢٠١٣). "انتخابات الكنيست الإسرائيلية ٢٠١٣: بين الاستمرارية السياسية والتغيير الاجتماعي". "سياسات عربية"، العدد الثاني، أيار / مايو، ص ٢٩ - ٤٠.
- مصطفى، مهند (٢٠١٣). "المستوطنون من الهامش إلى المركز". رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار.

بالإنجليزية

- Arian, Asher (1980). "Introduction." In *The Elections in Israel 1977*. Edited by Asher Arian. Jerusalem: Jerusalem Academic Press, pp. 9-19.
- Mustafa, Mohanad & As'ad Ghanem (March 2010). "The Empowering of the Israeli Extreme Right in the 18th Knesset Elections". *Mediterranean Politics*, vol 15, issue 1, pp. 25-44.

بالعبرية

- أريان، آش (١٩٩٠). "السياسة والحكم في إسرائيل". حيفا: منشورات زمورا بيتان، الطبعة الثانية.
- بيلد، يوآف وغرشون شافير (٢٠٠٥). "أن تكون إسرائيلياً: ديناميات المواطنة المتعددة". تل أبيب: منشورات جامعة تل أبيب.
- تسلر، ريكي (٢٠٠٣). "باسم الرب: شاس والثورة الدينية". القدس: منشورات كيتز.
- تنزر، أليكس (٢٦ / ٢ / ٢٠١٣). "الروس المنسيون". "هآرتس"، ص ١٥.
- تنزر، أليكس (٢ / ٤ / ٢٠١٥). "المقاعد التي أهملها المعسكر الصهيوني". "هآرتس"، ص ١٣.
- جورجي، عنات (٢٠ / ٣ / ٢٠١٥). "كيف ينجح بنيامين نتنياهو في أن يُنتخب مرة تلو الأخرى؟" "ذا ماركر"، ص ١٦ - ١٧.
- ستاركمان، روثم (١٩ / ٣ / ٢٠١٥). "إسرائيل ممزقة ومنقسمة: هكذا صوّتت القبائل العشرة في الانتخابات". "ذا ماركر"، ص ١ - ٢.
- سوفير، أرنون وبفغنيا بسطروف (٢٠٠٦). "دولة تل أبيب: خطر وجودي على إسرائيل". حيفا: جامعة حيفا.
- شافيط، أري (١٩ / ٣ / ٢٠١٥). "هزيمة ١٥". "هآرتس"، ص ٢.
- فوده، إيلي (١٤ / ٤ / ٢٠١٥). "كفى للتخاذل". "هآرتس"، ص ١٣.
- فولنسكي، عامي (٢٠٠٥). "أكاديمية في بيئة متغيرة: سياسات التعليم العالي في إسرائيل ١٩٥٢ - ٢٠٠٤". تل أبيب: منشورات هكيوتس هميئوحد.
- قشني، أور (١٩ / ٣ / ٢٠١٥). "تحليل التصويت: أغلبية ساحقة لنتنياهو في الأطراف والطبقة الوسطى". "هآرتس"، ص ١ - ٣.
- كيمرلينغ، باروخ (٢٠٠١). "نهاية حكم الأحوساليم". القدس: منشورات كيتز.
- ليبيل، أودي (٢٠٠٧). "الطريق إلى المعبد: إيتسل وليحي وحدود الذاكرة القومية الإسرائيلية". القدس: منشورات الكرمل.
- ليفي، أندرا (٨ / ٤ / ٢٠١٥). "المغرب الذي في الخيال". "هآرتس"، ص ١٣.
- لייس، يهوناتان (١٩ / ٣ / ٢٠١٥). "عضو الكنيست ياريف ليفين: سنحكم بلا هوادة". "هآرتس"، ص ٤.
- ليئون، نيسيم (٢٠٠٩). "التحولات الفرعية في سنة ١٩٧٧، ودورها في نشوء حركة شاس". "مجلة لدراسة الصهيونية ودولة إسرائيل"، العدد ١٥، ص ١ - ٣٢.
- مئير. غليزنشتاين، إستر، (٢٠٠٩). "بين بغداد ورامات غان". القدس: منشورات ياد بن تسفي.
- هيخت، رافيت (١٥ / ٤ / ٢٠١٥). "الوداع للغرب". "هآرتس"، ص ٢.
- يزهار، أوري (٢٠٠٨). "الانحراف الكبير". مجلة "مفنيه" ("تحول")، العدد ٥٦ - ٥٧، ص ٧٥ - ٧٨.